طرق تصدير النفط السعودي باتت مصدر قلق



فاضطراب الملاحة عبر مضيق هرمز بالتوازي مع تصاعد المخاطر في البحر الأحمر وباب المندب، يضع صادرات الطاقة أمام معادلة معقدة.. المسألة لم تعد مرتبطة بالإنتاج بل بقدرة النفط على الوصول إلى الأسواق.

بحسب وكالة "رويترز"، أعلنت السعودية وسنغافورة في 26 أكتوبر التوجّه نحو تخزين النفط الخام السعودي في منشآت "جورونغ" الصخرية تحت الأرض، اعتبارًا من النصف الثاني من عام 2027. وجرى تبادل مذكرة تفاهم بين أرامكو والجهات السنغافورية المعنية، تمهيدًا لاستكمال الترتيبات.

ولم تُحدّد بعد كمية النفط التي ستُخزّن أو الحصة السعودية من المنشأة، التي تبلغ سعتها الإجمالية نحو تسعة ملايين برميل.

هذه الخطوة، تأتي في ظل الاضطرابات عبر مضيق هرمز على خلفية تداعيات العدوان الأميركي الإسرائيلي على إيران، فيما تضيف التطورات اليمنية بُعدًا آخر، إذ دفعت معادلات قوات صنعاء واستهداف السفن المرتبطة بالسعودية في البحر الأحمر وباب المندب إلى زيادة الضغوط على طرق الشحن، ووضعت الرياض في موقف حرج في بحثها عن البدائل. ويُذكر أنه سبق لأرامكو اعتماد ترتيبات تخزين في اليابان وكوريا الجنوبية.

الذهاب لخيار التخزين في آسيا يكشف هشاشة في سبُل حماية تدفّق النفط، ما استوجب البحث عن حلول تجاوزت حدود المملكة .. وبين هرمز وباب المندب وتداعيات العدوان السعودي على اليمن، يصبح واقع أنّ الرياض رهينة الممرات حتميًا ، وهي ما عادت تملك ضمان استقرار تصدير نفطها.